

رني سعرتي

نتيجة المبادرات التي قام بها المودعون إثر احتجاز ودائعهم في القطاع المصرفي منذ اندلاع الثورة أواخر العام ٢٠١٩، ومنها عمليات تسهيل الودائع المحتجزة بالدولار، من خلال شراء العقارات والسلع الفاخرة أو تسديد القروض، أو تحويل جزء من الودائع بطريقة استثنائية الى الخارج أو سحبها نقداً، أدى كل ذلك الى تراجع حجم الودائع والقروض في القطاع المصرفي في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي بقيمة ١٥,٦ مليار دولار و٩,٥ مليارات دولار على التوالي.

من المؤكد أنّ ارقام تقديرات الخسائر التي تم الاختلاف حولها بين القطاع المصرفي وحكومة الرئيس حسان دياب لتتعرقل بنتيجتها المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، ستتغير بشكل لافت بعد التطورات التي حصلت في البلاد، وبعد توجه نسبة كبيرة من المودعين بشكل تلقائي نحو تسهيل وداائعهم المحتجزة عندما أصبحوا على يقين أنّ الاقتطاع منها أمر محسوم، كما أنّ إمكانية عدم استردادها في المستقبل المنظور باتت مُرَجَّحة. وقد أدى ذلك الى تراجع حجم الودائع في القطاع المصرفي بقيمة ٣٠ مليار دولار منذ بداية العام ٢٠١٩ لغاية تموز ٢٠٢٠ من ١٧٤,٣ مليار دولار الى ١٤٣,٣ مليار دولار في تموز ٢٠٢٠، منها ١٥,٦ مليار دولار فُقدت في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي.

في المقابل، تراجع حجم القروض بقيمة ٩,٥ مليارات دولار لغاية تموز ٢٠٢٠، معظمها قروض ممنوحة بالدولار نتيجة استخدام الودائع المحتجزة لإتمام عمليات شراء وبيع بين المودعين وأصحاب القروض. إلا أنّ الفارق بين التراجع في حجم الودائع والتراجع في حجم القروض يبقى شاسعاً عند حوالي ٦ مليارات دولار، بما يشير الى أنّ نسبة من الودائع المفقودة تم تحويلها الى الخارج. كما أوضح الخبير في الاسواق المالية دان قزي أنّ هذا الفارق يمكن تفسيره ايضاً من خلال إقدام بعض المودعين على إغلاق حساباتهم وبيعها مقابل سيولة نقدية تقلّ عن قيمة الوديعة الاصلية بالاضافة الى عمليات الـ«haircut» التي تقوم بها المصارف على الودائع بالدولار من خلال تسديدها نقداً بالليرة اللبنانية وغيرها من الممارسات التي تقوم بها المصارف لتجميل ميزانياتها.

وقال قزي لـ«الجمهورية» أنّ تراجع حجم الودائع وحجم القروض يجب ان يكون أمراً ايجابياً حيث يوحي بأنّ أزمة المصارف تعالج نفسها بنفسها، وكان يمكن لهذا التراجع ان يساهم في تقليص حجم الخسائر او الاقتطاع الذي سيتكبده المودع لو أنّ القطاع المصرفي لم يواصل عمليات دولرة الودائع التي قام بها من بدء الأزمة. شارحاً أنّ تراجع حجم الودائع بقيمة ٣٠ مليار دولار منذ العام ٢٠١٩ كان يجب ان ينتج عنه تراجع في حجم الودائع بالدولار بالقيمة نفسها، إلا أنّ مواصلة دولرة الودائع على سعر الصرف الرسمي عند ١٥٠٠ ليرة أدى الى تراجع حجم الودائع بالدولار من ١٢٠,٨ مليار دولار الى ١١٤,٩ ملياراً، أي بحوالي ٧ مليارات دولار فقط، لأنّ معظم التراجع جاء في الودائع بالليرة اللبنانية نتيجة الدولرة، والدليل أنّ ٦٢,١ في المئة من التراجع في حجم الودائع جاء نتيجة تقلص الودائع بالليرة اللبنانية لغاية تموز ٢٠٢٠ بقيمة ٩,٧ مليارات دولار.

واكد قزي انه لو لم يتم السماح بدولرة الودائع من الليرة الى الدولار، لكانت الودائع بالعملة الاجنبية قد تراجعت اليوم الى حوالي ٩٠ مليار دولار، ممّا كان سيساهم في خفض نسبة الخسائر (haircut) التي سيتحملها المودعون.

في التفاصيل، أظهرت آخر الاحصاءات لدى القطاع المصرفي تقلص حجم الودائع في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي بقيمة ١٥,٦ مليار دولار، أي ما يعادل المعدل السنوي المسجل في العام ٢٠١٩ بكامله لتراجع حجم الودائع والذي بلغ ١٥,٤ مليار دولار. وقد خسر القطاع المصرفي ما قيمته ٣٠ مليار دولار من الودائع منذ بداية العام ٢٠١٩ متراجعاً من ١٧٤,٣ مليار دولار في اواخر كانون الاول ٢٠١٨ الى ١٥٨,٩ ملياراً في كانون الاول ٢٠١٩ وصولاً الى ١٤٣,٣ مليار دولار في تموز ٢٠٢٠.

وذكر تقرير بنك عوده امس، أنّ ٧١,٣ في المئة من التراجع في حجم الودائع خلال الأشهر السبعة الأولى من ٢٠٢٠ جاء نتيجة تراجع حجم ودائع المقيمين بقيمة ١١,١ مليار دولار، في حين أنّ ٤,٥ مليارات دولار من ودائع غير المقيمين تمت خسارتها. وقد انخفضت ودائع المقيمين من ١٢٦,٤ مليار دولار في كانون الاول ٢٠١٩ الى ١١٥,٣ مليار دولار في تموز ٢٠٢٠، في حين تراجعت ودائع غير المقيمين من ٣٢,٥ مليار دولار الى ٢٨ مليار دولار خلال الفترة نفسها. وظهرت الاحصاءات أنّ ٦٢,١ في المئة من التراجع في حجم الودائع جاء نتيجة تقلص الودائع بالليرة اللبنانية لغاية تموز ٢٠٢٠ بقيمة ٩,٧ مليارات دولار، في مقابل تقلص الودائع بالدولار بقيمة ٥,٩ مليارات دولار. وقد تراجع حجم الودائع بالليرة اللبنانية من ٣٨,١ مليار دولار في كانون الاول ٢٠١٩ الى ٢٨,٤ مليار دولار في تموز ٢٠٢٠، في حين تراجع حجم الودائع بالدولار من ١٢٠,٨ مليار دولار الى ١١٤,٩ مليار في الفترة نفسها.

في المقابل، تراجع حجم القروض المصرفية بشكل لافت (٩,٥ مليارات دولار) خلال الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٠ بما يعادل التراجع في حجم القروض المسجل خلال العام ٢٠١٩ بأكمله (٩,٦ مليارات دولار). وقد تراجع حجم القروض المصرفية في القطاع بأكثر من ١٩ مليار دولار من بداية العام ٢٠١٩ لينخفض من ٥٩,٤ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠١٨ إلى ٤٩,٨ ملياراً في كانون الأول ٢٠١٩ وصولاً إلى ٤٠,٣ مليار دولار في تموز ٢٠٢٠.

وقد نتج ٩٠,٣ في المئة من التراجع في حجم القروض لغاية تموز من العام ٢٠٢٠ عن انخفاض حجم قروض المقيمين بقيمة ٨,٦ مليارات دولار، في حين أنّ ٠,٩ مليار دولار من التراجع يعود لقروض غير المقيمين. وقد تراجع حجم قروض المقيمين من ٤٤,٢ مليار دولار في كانون الأول ٢٠١٩ إلى ٣٥,٦ مليار دولار في تموز ٢٠٢٠، بينما تراجعت قروض غير المقيمين من ٥,٦ مليارات دولار إلى ٤,٧ مليارات دولار في الفترة نفسها. وقد نتج ٩٦ في المئة من التراجع في حجم القروض عن انخفاض القروض بالدولار الأميركي لغاية تموز ٢٠٢٠ بقيمة ٩,١ مليارات دولار، في حين تراجعت القروض بالليرة اللبنانية بقيمة ٠,٤ مليار دولار. وقد انخفض حجم القروض الممنوحة بالدولار من ٣٤,٢ مليار دولار في كانون الأول ٢٠١٩ إلى ٢٥,١ مليار دولار في تموز ٢٠٢٠، في حين انخفضت القروض الممنوحة بالليرة من ١٥,٦ مليار دولار إلى ١٥,٢ مليار دولار في الفترة نفسها.

وفي حين ارتفعت نسبة دولة الودائع ٤,٢ في المئة من ٧٦ في المئة في كانون الأول ٢٠١٩ إلى ٨٠,٢ في المئة في تموز ٢٠٢٠، تراجعت نسبة دولة القروض ٦,٤ في المئة من ٦٨,٧ في المئة إلى ٦٢,٣ في المئة في الفترة نفسها.

وقد سجّل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة ٥,٥ مليارات دولار لغاية تموز ٢٠٢٠ أي ما يعادل العجز المسجل خلال العام ٢٠١٩ (٥,٨ مليارات دولار)، مدفوعاً بعجز في ميزان المدفوعات بقيمة ٣ مليارات دولار تم تسجيله خلال شهر تموز وحده. وقد ساهم تراجع صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف لبنان بقيمة ٧,٢ مليارات دولار، بارتفاع عجز ميزان المدفوعات في الأشهر السبعة الأولى من ٢٠٢٠، في حين أنّ صافي الأصول الأجنبية للمصارف ارتفع بقيمة ١,٧ مليار دولار في الفترة نفسها.